القلم الفلسطيني

العدد الثاني

عامان من الطوفان:
من الصدمة إلى معدلات الهدنة.

فلسطين في عصر التحديات
القلم الفلسطيني

الملخص:

اليكم ملخص العدد الثاني من: القلم الفلسطيني، عامان من الطوفان.

في الذكرى الثانية لـ "طوفان الأقصى"، نعود بقراءة تحليلية تُجيب عن سؤال اللحظة: هل كانت الحرب مجرد صدمة عابرة أم بداية لتحول إستراتيجية.

في هذا العدد نقدم، ورقة تقدير موقف بعنوان: عامان من الطوفان: من الصدمة إلى معدلات الهدنة.

بمشاركة نخبة من الباحثين الشباب، تناولوا.

1. **السياق العام وبداية الطوفان.**
أ. علم الدين ديب

2. **الكلفة الإنسانية والاجتماعية والوطنية.**
أ. ريم أبو جزر

3. **الحرب الممتدة والتحولات الميدانية.**
أ. عبد العزيز عرفة

4. **نحو الهدنة: الموقف السياسي والمستقبل الفلسطيني.**
أ. صائب أبو جزر

قراءة معمّقة لما جرى، واستشراف لما هو قادم... لأن فلسطين لا تزال تقاوم في عصر التحديات.

2025

المحور الأول: السياق العام وبداية الطوفان.

أ. علم الدين ديب

يشكل السابع من أكتوبر 2023 نقطة تحول كبرى في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي حين نفذت حركة حماس بالاشتراك مع فصائل المقاومة في غزة عملية "طوفان الأقصى" التي فاجأت الاحتلال والعالم على حد سواء، لكن هذا الحدث الذي مثّل من جهة ذروة القدرة التنظيمية والعسكرية للمقاومة كشف من جهة أخرى عن خلل في التقدير السياسي والاستراتيجي لحركة حماس ما أدى إلى تحولات عميقة ما زالت تتفاعل حتى اليوم.

وفي اطار الحديث عن السياق السابق للانفجار يظهر بأن الطوفان جاء بعد مرحلة طويلة من الجمود السياسي وتفاقم الأزمات المعيشية، فالقضية الفلسطينية كانت محاصرة بين انقسام داخلي حاد وتراجع دولي في الاهتمام بها مع اتساع دائرة التطبيع العربي مع إسرائيل، فيما واصلت حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة تصعيدها في القدس والضفة وتوسيع الاستيطان وتدنيس المسجد الأقصى، وفي ظل هذا الانغلاق الكامل رأت المقاومة أن استمرار إدارة الحصار لم يعد ممكنًا وأن الفعل المفاجئ قد يكون السبيل الوحيد لإعادة فرض القضية على الأجندة الدولية.

ولكن هذه القراءة رغم وجاهتها في تشخيص الواقع الا أنها قد افتقرت إلى تقدير كاف لحجم التحولات الإقليمية والدولية فالعالم العربي كان في مرحلة تسويات دقيقة والولايات المتحدة تدفع باتجاه تطبيع سعودي–إسرائيلي، ومصر وقطر تمارسان وساطات مستمرة لتثبيت تهدئة طويلة، وبذلك يكون اختيار هذا التوقيت الصدامي جعل المقاومة في مواجهة عسكرية شاملة دون ظهير إقليمي أو سياسي فعال.

أما على المستوى العسكري فقد استطاعت حماس تحقيق مفاجأة نوعية إذ اخترقت المنظومة الأمنية الإسرائيلية ووجهت ضربة لمؤسسة الجيش التي كانت تقدم باعتبارها الأقوى في المنطقة، هذا الإنجاز أعاد للمقاومة حضورها الرمزي والشعبي وأثبت قدرتها على المبادرة بعد سنوات من الحصار والتطويق، إلا أن النجاح الميداني لم يترجم إلى مكاسب سياسية، فقد افتقرت حماس إلى خطة سياسية واضحة لليوم التالي ولم تمتلك رؤية متكاملة لكيفية استثمار الصدمة العسكرية في تحقيق أهداف محددة مثل تبادل الأسرى أو تخفيف الحصار أو فرض واقع سياسي جديد، كما أظهر غياب التنسيق مع القوى الوطنية الأخرى وخاصة في الضفة الغربية حدود الرؤية الفصائلية الضيقة مقابل الحاجة إلى مشروع وطني شامل يوحد الفلسطينيين خلف هدف استراتيجي واحد.

ومن أبرز السلبيات التي يمكن تسجيلها على حماس في تلك المرحلة ما يلي :-

- **سوء تقدير حجم الرد الإسرائيلي:** حيث أن الحركة بدت وكأنها افترضت أن الرد سيكون محدودًا كما في جولات سابقة دون أن تتوقع حجم التدمير الشامل الذي مارسه الاحتلال أو الدعم الأمريكي المفتوح الذي تبع العملية.
- **الافتقار إلى الحماية الإقليمية والسياسية**: علاقات حماس مع عدد من دول الإقليم كانت متوترة (مصر والأردن وتركيا) كما أن علاقاتها مع إيران وحزب الله لم تتحول إلى التزام فعلي في الميدان مما جعلها تخوض المواجهة شبه منفردة سياسيًا وعسكريًا.
- **غياب التنسيق الوطني الداخلي:** لم يكن هناك إشراك فعلي للفصائل الفلسطينية الأخرى أو السلطة الوطنية في القرار أو حتى في التقدير المسبق للنتائج ما ساهم في تعميق الانقسام وأضعف الجبهة السياسية والعسكرية الفلسطينية أمام العالم.
- الارتباك الإعلامي والسياسي بعد العملية: ظهر خطاب الحركة في الأيام الأولى متناقضًا بين "عملية محدودة" و"معركة تحرير" ما أربك الرأي العام المحلي والدولي وفقدت القدرة على ضبط السردية السياسية في ظل الهجوم الإعلامي الإسرائيلي المدعوم غربيًا.
- **الرهان المفرط على رد فعل الشارع العربي والإسلامي: رغم** التضامن الشعبي الواسع فإن حماس بالغت في تقدير تأثير الرأي العام العربي على حكوماته إذ لم تتحول موجات الغضب إلى ضغط سياسي فعلي يغير الموقف الرسمي العربي.

تكشف هذه التجربة أن طوفان الأقصى كان إنجازًا عسكريًا لافتًا لكنه إخفاق سياسي في التقدير والتوظيف، فقد نجحت حركة حماس في إعادة الصراع إلى الواجهة وإرباك العدو لكنها أخطأت في تقدير ميزان القوى الإقليمي والدولي ووجدت نفسها لاحقًا أمام حرب استنزاف غير متكافئة دفعت فيها غزة وأهلها الثمن باهضاً، كما أن افتقارها إلى الحلفاء الاستراتيجيين وإلى تنسيق وطني موحد جعل العملية تتحول من فعلٍ مفاجئ إلى حرب مفتوحة بلا أفق سياسي واضح.

بعد مرور عامين يمكن القول الآن أن طوفان الأقصى أوقف مسار التطبيع السريع وأعاد الاعتبار للقضية الفلسطينية لكنه في الوقت ذاته أظهر الحاجة الماسة إلى إعادة بناء القرار الفلسطيني المقاوم على أسس سياسية وعسكرية مشتركة، فالقوة وحدها "مهما بلغت" لا تكفي إن لم تحط بإجماع وطني وتقدير دقيق للبيئة المحيطة، وحركة حماس رغم قدرتها على الفعل تحتاج اليوم إلى مراجعة عميقة لآلية اتخاذ القرار ولمدى قدرتها على ربط الإنجاز العسكري بمشروع سياسي قابل للحياة.

المحور الثاني: الكلفة الإنسانية والاجتماعية والوطنية.

أ. ريم جمال أبو جزر

أولاً: الكلفة المادية والبشرية (انتهاك شامل للحياة)

تُظهر الإحصائيات بعد عامين من العدوان الإسرائيلي أن القطاع تعرض لـتدمير ممنهج استهدف البنية التحتية والوجود الإنساني، بما يرقى إلى جريمة حرب شاملة ضد المدنيين والبنية التحتية والمؤسسات.

1. الضحايا والخسائر البشرية:

أعلنت وزارة الصحة أن عدد الشهداء منذ بداية العدوان بلغ 67,074 شهيداً، وإصابة 169,430 جريحاً، معظمهم من الأطفال والنساء. وقد أزهقت المجاعة أرواح 459 شهيداً، بينهم 154 طفلاً، واستُشهد 798 فلسطينياً أثناء محاولتهم الحصول على المساعدات الغذائية. ولا يزال عدد كبير من الضحايا تحت الأنقاض ومفقودين.

2. حجم الدمار في البنية التحتية (خسارة 97% من الناتج المحلي):

أوضح تقرير المكتب الإعلامي الحكومي أن نحو 90% من البنية التحتية في القطاع دُمرت. وتشير التقديرات المشتركة للأمم المتحدة والبنك الدولي إلى أن الخسائر تجاوزت 18.5 مليار دولار، أي ما يعادل 97% من الناتج المحلي لقطاع غزة.

- **المباني السكنية والتهجير:**

161 ألف وحدة سكنية دُمرت بالكامل، وتشريد ما يزيد عن 90% من السكان الذين أصبحوا نازحين داخلياً، فرض حالة الوجود المؤقت وتدمير الهوية المكانية.

- **المؤسسات التعليمية (الإبادة التعليمية):**

450 منشأة تعليمية دُمرت، ونسبة الأضرار لحقت بأكثر من 95% من مدارس القطاع. دُمر ما بين 33 إلى 36 مبنى جامعياً كلياً، ويعني ذلك شلٌّ كامل لمستقبل النمو المعرفي وحرمان جيل كامل من أدوات البناء.

- **القطاع الصحي:**

38 مستشفى دُمر أو أُخرج عن الخدمة، وبقي 14 مستشفى فقط يعمل جزئياً، وانهيار شبه كامل للكوادر والمرافق، وارتفاع معدلات الوفيات.

- **المرافق الدينية والأساسية:**

تدمير 609 مساجد كلياً، بالإضافة إلى تدمير كنائس. دُمرت 725 بئراً للمياه و3 ملايين متر من الشوارع والطرق. وهذا استهداف ممنهج للهوية التراثية وشلل في الحياة اليومية.

- **القطاع الزراعي والسمكي:**

2.8 مليار دولار خسائر القطاع الزراعي، مع تدمير 94% من الأراضي الزراعية و100% من مناطق صيد الأسماك. تدمير شامل للأمن الغذائي.

ثانياً: الصمود الوجودي وتحوّل المدنيين إلى خط الدفاع الإنساني!

لقد تحوّل المجتمع الغزي إلى "خط دفاع إنساني"؛ وهو وصف يعكس الدور الحاسم والمحوري الذي اضطلع به المدنيون، حيث أصبح وجودهم وصمودهم هو الجبهة الحقيقية للدفاع عن البقاء.

1. الاستجابة والبقاء كفعل مقاومة

- المدنيون كمستجيبين أوليين: تحوّل المدنيون بأنفسهم إلى فرق إنقاذ، حيث سارعوا لإجلاء المصابين والبحث عن المفقودين تحت الأنقاض بأدوات بدائية للغاية.

- تأمين الضروريات: أصبح الحصول على أبسط مقومات الحياة (الماء، الغذاء) معركة يومية ضد التجويع، ويتحول كل جهد لتأمين الاحتياجات إلى فعل مقاومة وجودي.

- الكوادر الأمامية: عملت طواقم الدفاع المدني والطواقم الطبية والصحفيون تحت الاستهداف المباشر ونقص الإمكانيات، ليُصبح وجودهم وتوثيقهم للواقع بمثابة "دفاع عن الحق في الحياة والحقيقة".

- رفض التهجير القسري: شكل التمسك بالأرض ورفض العائلات الاستجابة لأوامر الإخلاء خط دفاع فعلياً ضد المخططات الهادفة إلى "تحويل القطاع إلى منطقة غير صالحة للعيش" ودفع السكان للهجرة.

خلاصة هذا المحور: إن الصمود الوجودي والعمل الإغاثي الذاتي واستمرار الحياة تحت ظروف الحرب والدمار والحصار، هو فعل الدفاع الأول والأهم عن الوجود الإنساني في القطاع.

ثالثاً: تأثير الحرب على القضية الفلسطينية عالمياً

أحدثت حرب غزة تحولاً جوهرياً غير مسبوق في نظرة الرأي العام العالمي للقضية، مما هز المنظومة السياسية الغربية.

1. التحول في الرأي العام والمظاهرات

انتصار الرواية الفلسطينية: نجحت الرواية الفلسطينية في اختراق الحواجز الإعلامية الغربية بفضل صور الدمار والمعاناة المنتشرة عبر وسائل التواصل، مما أدى إلى تحولات جوهرية كبيرة في اتجاهات الرأي العام العالمي.

- اتساع الفجوة بين الشعوب والحكومات: تزايد التعاطف مع الموقف الفلسطيني لدى فئات واسعة في الغرب، خاصة بين الشباب و"جيل Z"، مما عكس اتساع فجوة غير مسبوقة بين هذه الشرائح ومواقف حكوماتهم الداعمة للعدوان.

- الاحتجاجات العالمية العارمة: شهدت العواصم والمدن الكبرى مظاهرات حاشدة وغير مسبوقة تطالب بوقف الحرب، مما شكّل ضغطاً هائلاً على الأنظمة السياسية.

2. دور الجامعات الغربية (نقطة تحول استراتيجية)

- مركز الحراك الطلابي: أصبحت الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين سمة بارزة في حرم الجامعات الأمريكية والأوروبية المرموقة.

- مطالب استراتيجية: طالب المتظاهرون بـ سحب الاستثمارات من الشركات المرتبطة بالاحتلال وإنهاء التعاون الأكاديمي.

- الكلفة الاستراتيجية: رغم القمع والاعتقالات العنيفة، نجحت بعض الحركات الطلابية في انتزاع موافقات على إنهاء بعض الاستثمارات، مما يهدد بتضرر مكانة إسرائيل استراتيجيًا على المدى الطويل.

- تراجع دور السلطة الفلسطينية: أظهرت الحرب تراجعاً في أهمية السلطة الفلسطينية لدى القيادة الإسرائيلية الحالية، التي لم تعد تكترث بفكرة وجود شريك فلسطيني.

رابعاً: الأبعاد النفسية والاجتماعية (أزمة وجودية)

أدت الحرب إلى تداعيات نفسية واجتماعية كارثية حرجة على الشعب الفلسطيني، متجاوزة حدود الصدمة العادية إلى أزمة وجودية عميقة.

1. الأبعاد النفسية والصحية

- **انتشار الاضطرابات النفسية:** يعاني جميع فئات المجتمع من أعراض نفسية حادة، تشمل: اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)، القلق، الاكتئاب، واهتزاز مشاعر الثقة وفقدان الأمل.

- **معاناة الأطفال والنساء:** يعاني الأطفال والمراهقون من الكوابيس والهلع وصعوبة التركيز، فيما تضاعفت المعاناة النفسية للمرأة بسبب صدمة الفقدان وزيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

- **الشعور بالعبثية والتضامن:** يواجه الأفراد إحساساً عميقاً بـ اللامعنى والعبثية نتيجة العنف، لكن في المقابل، تظهر مستويات عالية من المتضامنين الأفراد كآلية دفاع نفسية جمعية للحفاظ على الوجود.

خامساً : الأبعاد النفسية والاجتماعية العالمية (تأثير الشتات)

أدت الحرب إلى تداعيات نفسية واجتماعية كارثية على الشعب الفلسطيني، وامتد تأثيرها ليشمل الشتات، معززاً الوحدة الجماعية.

1. الأبعاد الاجتماعية والنفسية في الداخل

- **التهجير وفقدان المأوى:** أدت الحرب إلى تشريد ملايين الفلسطينيين داخل القطاع، وسلبتهم الاستقرار والأمان.
- **انهيار الخدمات والتضامن:** أدى التدمير المنهجي للمستشفيات والمدارس إلى انهيار شبه كامل للخدمات. لكن في المقابل، يظهر الأفراد مستويات عالية من التكاتف والدعم المتبادل، مما يعكس الرغبة في البقاء رغم الظروف الصعبة.
- **الفقر وانهيار الاقتصاد:** أدت الحرب إلى انكماش هائل في اقتصاد غزة وارتفاع معدلات التضخم، مما أثر سلباً على القيمة الشرائية ورفع مستويات الفقر إلى مستويات كارثية.

2. الأبعاد النفسية والاجتماعية في الشتات

- **تأثير الشتات:** يواجه الفلسطينيون في الشتات ضغطًا نفسيًا هائلاً ناتجًا عن متابعة الفظائع والشعور بالعجز عن تقديم المساعدة المباشرة لأسرهم ووطنهم.
- **التوتر في الحيز العام:** شهدت العلاقة بين العرب والإسرائيليين في الخارج توتراً، وواجه العديد من العرب والفلسطينيين الفصل من وظائفهم أو جامعاتهم بسبب تضامنهم مع القضية.
- **تعزيز الهوية:** ساهمت الحرب في تعزيز الهوية الجماعية الفلسطينية ووحدة الشتات، حيث وحدتهم مشاعر الألم والغضب والتضامن، مما زاد من الحراك الشعبي والسياسي في بلدان إقامتهم.

سادساً: الكلفة الوجودية للأجيال المفقودة وتجميد التنمية

الكلفة الأشد وطأة هي التدمير الذي طال "رأس المال البشري" والقدرة على بناء المستقبل، مما يخلق فجوة ديموغرافية وتنموية عميقة.

1. تدمير الرأسمال البشري والمؤسسات

- **الخسارة الديموغرافية:** مقتل عشرات الآلاف من المدنيين، أغلبهم من الأطفال والنساء، مما يخلق فجوة ديموغرافية عميقة ومستمرة.

- **انهيار الكوادر:** فقدان المئات من الأطباء، والممرضين، والمعلمين، يعني انهيار القدرة على توفير الصحة والتعليم للأجيال القادمة.

- **الإبادة التعليمية:** تدمير أكثر من 80% من المدارس والجامعات، يحرم جيلًا كاملًا من المهارات اللازمة لإعادة الإعمار.

2. الكلفة النفسية والنمائية المزمنة

- **الصدمة المستمرة:** تحول الأثر النفسي من "اضطراب ما بعد الصدمة" إلى "صدمة مزمنة" لا يتوقف مصدر تهديدها، مما يؤثر على التطور العقلي والاجتماعي.

- **تدهور الصحة العقلية:** نسبة كبيرة من الأطفال يعانون من مشاعر اليأس، حيث تشير الدراسات إلى أن 96% منهم يشعرون بأن الموت وشيك، و73% يظهرون سلوكاً عدوانياً، و49% يتمنون الموت.

- **تدمير النمو:** حرمان الأطفال من البيئة الآمنة والتعليم يخلق "جيلًا ضائعًا" يعاني من تراجع دائم في النمو المعرفي، مما يضمن إعاقة التنمية المستدامة ويُكرس دورة الفقر والتبعية.

3. الكلفة الاقتصادية والتنموية طويلة الأمد

- **العبء المالي:** الحاجة إلى أكثر من 52 مليار دولار لإعادة الإعمار، وهو عبء مالي هائل سيثقل كاهل الأجيال القادمة.

- **الاعتماد على الإغاثة:** انهيار النظام الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية، يجعل الجيل المستقبلي يعيش في حالة اعتماد كلي على المساعدات والإغاثة.

- **بيئة تنموية صفرية:** التدمير الشامل للمرافق الحكومية والتجارية يعني أن الأجيال الجديدة ستضطر إلى تحمل كُلفة تأسيس كيان من جديد(مدنية غزة)، دون امتلاك الأدوات المالية أو الهيكلية أو الكفاءات اللازمة، مما يجعل إعادة بناء العقول تحدياً وجودياً يفوق كلفة إعادة بناء المنازل.

خاتمة: الصمود في غزة... ميلاد الإرادة من رحم الكارثة

إن الصمود الشعبي في غزة، بعد عامين من الحرب، يتجاوز كونه مجرد تحمل للألم؛ إنه فعل وجودي بامتياز وُلد من رحم أمر واقع كارثي لا يُحتمل. هذا الصمود هو تداخل معقد بين الضرورة والإرادة فهو أمر واقع تفرضه ظروف الجوع والتدمير الشامل والانهيار التام للخدمات ، وفي الوقت نفسه، هو رفض إرادي عميق لجوهر هذا الواقع الذي يسعى لتصفية الوجود الفلسطيني. لهذا، أصبح الصمود هو القدرة السامية على تحويل كارثة الأمر الواقع إلى فعل مقاومة يومي ثابت، هدفه الأسمى ليس فقط البقاء، بل تأمين غد للأجيال القادمة على أرض رفضوا أن يغادروها.

المحور الثالث: الحرب الممتدة والتحولات الميدانية.

أ. عبد العزيز عرفة

تمهيد:

لقد شهدت حرب غزة الممتدة منذ السابع من شهر أكتوبر عام 2023 العديد من التحولات السياسية والميدانية. فعلى صعيد التحولات الميدانية، شهدت العمليات الإسرائيلية تحولات نوعية على الصعيد العسكري من حيث التكتيكات القتالية والاستراتيجيات المتبعة، وكذلك الحال بالنسبة للمقاومة في غزة، بالإضافة إلى التحولات السياسية للطرفين منذ بدء الصراع.

أولًا: تطور العمليات العسكرية الإسرائيلية من الاجتياح البري إلى سياسة الأرض المحروقة

في السابع من أكتوبر عام 2023، شنت فصائل المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها كتائب القسام الذراع العسكري لحركة حماس، عملية عسكرية استباقية هي الأضخم والأجرأ منذ بدء الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي عام 1948. وقد أطلقت الفصائل الفلسطينية على هذه العملية اسم «طوفان الأقصى» تيمّنًا بالمسجد الأقصى المبارك وتنويهًا لكون العملية دفاعًا عنه. وقبل الخوض في تفاصيل المعركة، دعونا نعود بالزمن إلى ما قبل السابع من أكتوبر حتى نحاول أن نفهم أسباب هذه الخطوة.

فمنذ أن تولّت حركة حماس حكم القطاع، تعرّض القطاع إلى عدة تصعيدات شرسة كان أولها تصعيد عام 2008 الذي شهد فيه القطاع أول عملية قصف بالطيران الحربي بشكل كبير وممنهج، حيث قضت الضربة الأولى على معظم أفراد العمل الحكومي في حكومة غزة وقتها. وشهدت العملية توغّلًا بريًّا محدودًا، وكان ذلك كله بهدف تحرير الجندي المختطف في غزة "جلعاد شاليط"، إلا أن العملية العسكرية باءت بالفشل استنادًا لأن الهدف منها كان تحرير الجندي المختطف وهو ما لم يحصل، ولكن تركت العملية حينها خسائرَ هائلة في الأرواح والمباني والبنى التحتية.

ثم جاء تصعيد عام 2012 والذي كان الأقصر والأقل ضررًا نسبيًّا، ويُعزى السبب في ذلك لموقف مصر حينها التي لم تكتفِ بالتنديد، بل هدّدت لأول مرة بالتدخل العسكري. وقد شهدت هذه العملية وصول صواريخ المقاومة لأول مرة عمق «تل أبيب» منذ استهداف نظام صدام حسين. ثم جاءت العملية التي كانت الأكبر والأعنف والأطول حينها وهي حرب عام 2014 التي شهدت قصفًا عنيفًا واجتياحًا بريًّا للمدن الحدودية شرقًا وشمالًا، ورأى العالم حينها فظائع وإعدامات ميدانية وجرائم حرب لم تحدث منذ الحرب العالمية الثانية. وقد شهدت هذه العملية أسر جنديين من الجيش الإسرائيلي واللذين بقيا محتجزين حتى يومنا هذا في غزة. وقد شهدت هذه العملية مقاومة شرسة من الفلسطينيين واستخدامًا نوعيًّا لسلاح الأنفاق الذي أثبت فاعلية كبيرة في الحرب الدفاعية والعمليات خلف الخطوط. انتهت العملية بعد 54 يومًا من القتل والتدمير، ثم تلتها عدة تصعيدات عسكرية محدودة دون اجتياحات برية حتى وصلنا إلى السابع من أكتوبر.

ما نريد استخلاصه من هذا الرجوع الزمني هو توضيح حالة المقاومة في غزة التي كانت تحاول تطوير قدراتها في ظل الحصار المفروض منذ عام 2007، وكذلك تدريب قواتها وفق الدروس المستفادة من هذه المعارك. وكذلك الحال على

الجانب الإسرائيلي الذي درس المعارك وبالتأكيد تعلّم من أخطائه وطوّر من تكتيكاته بما يتلاءم مع مقدرات المقاومة وأسلحتها النوعية، خصوصًا سلاح الأنفاق والصواريخ التي باتت أكثر دقة وأبعد مدى.

كما أننا لا يمكن أن نعزل أحداث القدس والضفة عن مؤثرات هذا الصراع، فقد شهدت القضية الفلسطينية في الآونة الأخيرة تزايدًا ممنهجًا لهجمات المستوطنين، واقتحامات متكررة للمسجد الأقصى، وتسارعًا مخيفًا في عمليات الضم وبناء المستوطنات، والأخطر التحركات الملموسة الموجهة لتهويد القدس، حيث شهدنا أول اعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل من الرئيس الأمريكي ترامب في ولايته الأولى.

كل هذه الأحداث كانت وقودًا يغذي النار المستعرة في القطاع، وتجعله على صفيح ساخن بشكل مستمر، منتظرًا الضربة التي ستأتي لا محالة؛ فقد اعتاد القطاع على عملية عسكرية كل فترة تهدف إسرائيل من خلالها تثبيط جهود المقاومة وعرقلة نموها العسكري وإحباط جهودها في تقوية دفاعاتها وتطوير قدراتها.

وهنا جاءت اللحظة والتي يمكننا أن نقول بأنها «القشة التي قسمت ظهر البعير». فوفقًا لتصريح فصائل المقاومة فإنهم قد حصلوا على معلومات استخبارية تفيد بعزم الجيش الإسرائيلي توجيه ضربة قوية للقطاع بعد أن وردتهم تقارير بالنمو الكبير والتطور الهائل في قدرات المقاومة.

وقد رأت المقاومة في غزة حينها أنهم لن ينتظروا الضربة ولن يتركوا للجيش الإسرائيلي فرصة تحقيق الضربة الأولى؛ بل إنهم سيوجهون ضربة استباقية مركزة وكبيرة على فرقة غزة وهي العاملة على حدود القطاع والمسؤولة عن مراقبته، حيث يحققون من الضربة نصرًا سريعًا يرفع معنويات القطاع ويثبّط معنويات الجيش الإسرائيلي، والأهم الحصول على أكبر قدر ممكن من الجنود المختطفين لاستخدامهم كورقة ضغط لإنهاء الحرب عند الانتقال للمرحلة الدفاعية، وتعزيز الجهود المبذولة في تحرير الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال.

وقد تم ذلك في السابع من أكتوبر الساعة السادسة والنصف صباحًا، حيث باغتت فصائل المقاومة الفلسطينية الجيش الإسرائيلي بهجوم متزامن على كافة النقاط الحدودية، مدعومًا بقصف صاروخي مركز وإسناد مدفعي وتفخيخ مفاجئ للسياج الحدودي وتفجيره. ومن ثم اختراق عناصر المقاومة للسياج الحدودي محمولين بعربات الدفع الرباعي والدراجات النارية وسيرًا على الأقدام. لقد احتاجت إسرائيل ساعتين كاملتين لتدارك الموقف والبدء بالتحرك واتخاذ ردة الفعل، الأمر الذي أدى لنجاح العملية وتحقيق أهدافها، بل إنها تجاوزت أهدافها ووصل عناصر المقاومة للمستوطنات والمدن الحدودية، بل والبعض وصل لمدن رئيسية كعسقلان.

أما المبهر في نجاح العملية فكان عدد الأسرى من الجنود الإسرائيليين والمستوطنين حيث تمكنت فصائل المقاومة من أسر 251 إسرائيليًّا.

بدأت إسرائيل في تدارك الصدمة، وانتشرت المقاطع المصورة التي تظهر وصول عناصر المقاومة لقلب المستوطنات في وسائل التواصل العبرية والإعلام المحلي، وما لبثت أن انتشرت في وسائل التواصل والإعلام العالمي. بدأت تنتشر إحصائيات القتلى والمصابين، والأصعب أعداد الأسرى؛ كانت النتائج صادمة بل مفجعة، فالكيان لم يتعرض لهكذا هجوم منذ نشأته، ولم يتعرض لهكذا خسائر منذ حرب 1973، فقد وصل عدد القتلى إلى 1180 قتيلًا وفق الرواية الإسرائيلية، والجرحى 3400، أما الأسرى والمفقودون فقد وصل عددهم إلى 251 ما بين عسكري ومدني.

استمرت العملية لمدة تجاوزت 72 ساعة حتى تمكنت إسرائيل من استرجاع السيطرة على الحدود وتطهير الغلاف من عناصر المقاومة الذين تمكنوا من التسلل وباتوا يخوضون حرب شوارع في قلب المستوطنات الإسرائيلية. لا شك أن الأمور خرجت عن السيطرة بالنسبة لفصائل المقاومة، خصوصًا بعد تجاوز المدنيين للسياج الفاصل ومشاركتهم في المعركة سواء بالقتل أو الخطف أو السلب، حيث إن دخولهم على الخط أربك حسابات المقاومة وبعض الأفعال العلنية التي صدرت سبّبت حرجًا للمقاومة واستغلتها إسرائيل في الترويج لروايتها وتغذية فكرة «الضحية» لدى الغرب وتهويل الأمور المرتكبة ونشر الأكاذيب، وذلك كله لكسب التأييد والحصول على الضوء الأخضر من المجتمع الدولي للقيام بردة فعل قاسية وعنيفة دون الخضوع لأي حسابات ودون الوقوف عند أي حدود أو خطوط حمراء.

انتهت المعركة الدفاعية بالنسبة لإسرائيل وتلقت الصدمة، والآن بات عليها اتخاذ ردة الفعل. بدأت ردة الفعل الإسرائيلية منذ الثامن من أكتوبر بقصف جوي ومدفعي عنيف وشرس حتى بدأت العملية البرية، وقام الجيش باجتياح القطاع بتاريخ 27 أكتوبر من نفس العام، أي بعد عشرين يومًا من التمهيد الناري بالقصف الجوي.

لقد كانت الحملة الجوية التي شنها الجيش الإسرائيلي لا تقل فظاعة وإجرامًا عمّا سببه الاجتياح البري؛ فمنذ الثامن من أكتوبر حتى الاجتياح البري استشهد 7326 فلسطينيًّا منهم 3038 طفلًا و1726 امرأة، وما يزيد عن 18 ألف جريح، و1650 مفقود تحت الأنقاض.

وقد صرّحت وزارة الأشغال العامة والإسكان بتاريخ 27 أكتوبر من نفس العام أن غارات قوات الجيش الإسرائيلي ألحقت الدمار بأكثر من 190 ألف وحدة سكنية بما يمثل حوالي 50% من إجمالي الوحدات السكنية في قطاع غزة، منها ما لا يقل عن 17 ألف وحدة سكنية جرى تدميرها بشكل كامل، وأكثر من 11 ألف وحدة سكنية لحقت بها أضرار جسيمة ولم تعد صالحة للسكن.

بدأت العملية البرية وبدأ الاجتياح وبدأت أوامر الإخلاء تصدر، وبدأ الغزيون يُجبَرون على النزوح. بدأت المقاومة الفلسطينية في غزة معركتها الدفاعية بشراسة، ولكن ما لم يكن في حسبانهم هو تغيير الاستراتيجية الهجومية والتكتيك العسكري الإسرائيلي. فبدلًا من الاجتياح المتزامن على طول الخط الحدودي باتجاه عمق القطاع، اتبع الجيش أسلوب المربعات وتقطيع الأوصال، معتمدين على تكتيك عسكري أشبه ما يكون بـ«حرب البرق» التي انتهجتها القوات النازية في الحرب العالمية الثانية؛ حيث قامت أعداد كبيرة من المدرعات والدبابات باختراق الخط الحدودي من منطقة تسمى جحر الديك وهي منطقة زراعية نادرة البنيان تقع على الحدود الشرقية للقطاع في المنطقة الفاصلة بين شمال غزة وجنوبها، وتعتبر هذه المنطقة كما أطلق عليها المحللون العسكريون «منطقة رخوة»، يصعب الدفاع عنها كونها – كما أسلفنا – نادرة البنيان، وبالتالي من الصعب إعداد الكمائن الدفاعية فيها لأنها بلا أي غطاء سواء من التهديد الجوي أو حتى البري.

نجح الجيش الإسرائيلي باختراق المنطقة والوصول إلى شارع صلاح الدين في زمن قياسي نسبيًّا، وبخسائر تمثّلت في 60 قتيلًا ومئات الجرحى حسب تصريح الجيش في 19 نوفمبر من نفس العام. أكمل الجيش اختراقه حتى وصل لشارع الرشيد بالتزامن مع الاجتياح للحدود الشمالية باتجاه غزة المدينة، وبالتالي أصبحت مدينة غزة معزولة تمامًا عن باقي

القطاع. ورغم المقاومة الشرسة التي واجهها الجيش إلا أنه أعلن وصوله إلى مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة في نوفمبر من نفس العام أي في غضون شهر تقريبًا، حتى بدء سريان الهدنة الأولى في 24 نوفمبر من نفس العام.

كان سقوط مدينة غزة كالصاعقة التي زلزلت الغزيين وأربكت كل الحسابات؛ فقد سقط لواء كامل، وبُترت مدينة بأكملها عن باقي القطاع، الأمر الذي دعا المقاومة لإعادة حساباتها وتغيير تكتيكاتها وفق الظروف والمعطيات الجديدة. فللأسف الجيش قد تجاوز كل الخطوط الحمراء ولم يستثنِ في بنك أهدافه مستشفى ولا مدرسة ولا مؤسسة دولية ولا غيرها؛ لم يتوانَ عن استهداف أي مكان مهما كان جنس أو عمر من يقطنه.

ثم تغيّر الأسلوب الإسرائيلي في الهجوم عن سابق التصعيدات التي جهّزت المقاومة ودربت أفرادها وجهّزت كمائنها على أساسه. والأهم من ذلك هو فشل الرهان الذي بات واضحًا من بداية الاجتياح ولم يحتاجوا وقتًا ليدركوه، والرهان الفاشل هنا كان على الدول التي شكّلت ما يسمى بـ«محور المقاومة»، وهم إيران وحزب الله والحوثيون في اليمن.

فقد توقّع قادة المقاومة أن يشكّل المحور رادعًا للجيش الإسرائيلي يمنعه من تجاوز الخطوط الحمراء، وأنهم من المستحيل أن يتخلّوا عنهم ويتركوهم في مواجهة مكشوفة كهذه مع جيش الاحتلال خصوصًا وأن النتيجة معروفة. فالقضاء على فصائل المقاومة وتحييدها عن المشهد العسكري ينبغي ألّا يكون في صالح محور المقاومة؛ فالمقاومة في غزة هي خط الدفاع الأول والشاغل الرئيسي لطاقة الكيان وتركيزه الذي يمنحهم المساحة والوقت اللازمين لبناء قدراتهم وتطويرها. فالمقاومة تعلم أنها مجرد تنظيمات تحارب بالوكالة عنهم من مبدأ «عدوّ عدوي صديقي»، لكنهم بالغوا في تقدير مدى جديّتهم في الدفاع عنهم، ومدى استعدادهم في مساندتهم بكل الوسائل.

كما اتضح للجميع اتضح للمقاومة؛ فردود فعل المحور لم تكن على قدر الحدث، ولم يتمكن المحور من إشغال الجيش الإسرائيلي على عدة جبهات وبالتالي إرهاق قواته ومنعه من تركيز كامل آلته العسكرية تجاه غزة مستفردًا بها. الأمر الذي من شأنه أن يؤدي لتعاظم خسائر الجيش وتقليل أمد الحرب الذي يتحملونه، وهو ما لم يحدث؛ فمنذ الثامن من أكتوبر اقتصر دور المحور على إطلاق الصواريخ من قبل حزب الله، وبالرغم من أن حزب الله كان يرى كما كنا نرى أن ما يفعله لم يؤدِّ الغرض المطلوب وهو فتح جبهة تشتت قوات الجيش وترهقه، إلا أنه لم يقم بأي تطوير للهجوم.

وكذلك إيران التي اقتصر دورها على دعم الحوثيين بالصواريخ والمسيرات التي وجّهوها نحو إسرائيل، بالإضافة لإغلاق المضيق. إن هذه – وإن ثمّنتها المقاومة – إلا أنها لم تؤدِّ دورها المطلوب للأسف وبقيت المقاومة الفلسطينية تواجه منفردة آلة الدمار الإسرائيلية المدعومة بمدد أمريكي وغربي لا محدود، الأمر الذي استغلّته إسرائيل أقصى استغلال، فباتت كمية القصف على القطاع في غضون شهور تتجاوز ما سقط خلال الحرب العالمية الثانية في سنوات، ما أحدث دمارًا هائلًا وسريعًا جدًّا في القطاع.

بالرغم من كل ما سبق ذكره، إلا أن المقاومة استبسلت في الدفاع والتصدي، وأبدت مرونة تكتيكية محاولة تدارك الوضع العسكري والرهان والأسلوب الجديد الذي انتهجه الجيش الإسرائيلي، فباتت تقلّل من أعداد العناصر في المجموعات المقاتلة وتكثّف من الهجمات؛ أي إنه بدلًا من هجوم مجموعة من خمسة عشر مقاومًا على تجمع آليات أو نقطة تحصين، أصبحت تُشكّل مجموعات من أربعة أو خمسة أفراد يهاجمون بشكل مكثّف عدة أهداف، مما حقق إصابات أكثر في صفوف العدو وخسائر أقل في صفوف المقاومة. كما استبدلت أسلوب الكمائن الثابتة والعُقَد القتالية بأسلوب الكرّ والفرّ

مستغلّين سلاح الأنفاق وأفضلية أصحاب الأرض العالمين بدروبها؛ فباتت مجموعات المقاومة تظهر فجأة وتشتبك أو تستهدف تجمع الآليات العسكرية وتحصينات الجيش ثم تختفي. بالإضافة لاسترجاع العمليات الفدائية حيث رأى العالم أجمع خروج مقاومٍ وحيدٍ حاملًا عبوة ناسفة، راكضًا باتجاه الآلية العسكرية ليعتليها ويلقي بداخلها العبوة الناسفة وينسحب؛ الأمر الذي كبّد الجيش الإسرائيلي خسائر متتالية ومتلاحقة لا تتوقف. فعلى الرغم من إعلانه السيطرة على مدينة غزة لم تتوقف الهجمات على الجيش، الأمر الذي سبّب إحراجًا للجيش وفرض عليه «تكلفة سيطرة» مضافة لتكلفة الاجتياح.

الأمر الذي دفع الجيش الإسرائيلي لانتهاج سلوك الأرض المحروقة عندما قام باجتياح مدينة خان يونس؛ فأصبح الجيش الإسرائيلي يقوم بإحداث دمار كامل بواسطة سلاح الجو والمدفعية في كل مربع سكني قبل اجتياحه بريًّا، في محاولة لتدمير أماكن اختباء المقاومين والمنازل التي تحصّنوا بها قبل مواجهتهم وجهًا لوجه. فكان الجيش لا يعبر بآلياته وجنوده إلا على رُكام خشية ظهور المقاومين المباغت من إحدى المنازل. والعجيب أن هذا الأسلوب لم يعطِ النتائج التي تخيّلها الجيش؛ فلم تتوقف هجمات المقاومين، وباتوا يستغلّون ركام البيوت كما لو كانت قائمة. وعلى غرار ما حصل في غزة، تمكنت إسرائيل من اجتياح خان يونس وأعلنت السيطرة عليها، إلا أنها لم تُعفِ نفسها من «تكلفة السيطرة» المضافة إلى «تكلفة الاجتياح»، فلم تتوقف الهجمات طوال مدة تواجد الجيش في المدينة، وكانت مشاهد الاستهداف للجنود والآليات تُعرض بصورة شبه يومية على وسائل الإعلام.

رغم أن سياسة الأرض المحروقة لم تعطِ النتائج المرجوة، إلا أن الجيش لم يتخلَّ عنها، وخصوصًا بعدما بدأت تُطرح فكرة تهجير سكان القطاع من خلال تجميعهم في مدينة رفح ومن ثم إجبارهم على تجاوز الحدود المصرية. فإن كانت سياسة الأرض المحروقة لم تُعفِ إسرائيل من تكلفة السيطرة والاجتياح، إلا أنها شكّلت عامل ضغط كبير على سكان القطاع الذين فقدوا منازلهم للأبد وأصبحوا مجبرين على العيش في الخيام أو الهروب من القطاع إن تمكنوا. وقد نجحت هذه الفكرة نسبيًّا، فقد شهد القطاع نسبة مغادرة تجاوزت 200,000 مغادر من القطاع على أقل تقدير، وهو العدد الذي كان من الممكن أن يتضاعف لولا ارتفاع تكاليف المغادرة التي بلغت خمسة آلاف دولار لكل فرد. باءت خطة إسرائيل بالفشل بسبب موقف مصر الرافض بشدة لفكرة التهجير وإفراغ القطاع من سكانه. وحاول المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إثناء إسرائيل عن فكرة اجتياح مدينة رفح الحدودية مع مصر، إلا أن كل هذه الجهود باءت بالفشل، ونفّذت إسرائيل ما اعتزمت تنفيذه، واجتاحت مدينة رفح متّبعة نفس المنهجية لكن بوتيرة أوسع وأشد. فما إن انتهت من عملية رفح حتى تركتها صحراء بلا معالم تدل على أنها كانت يومًا ما مدينة تعج بالمباني والسكان.

وكِسابقاتها لم تُسلِّم المدينة نفسها للجيش الإسرائيلي دون ثمن؛ فمنذ اجتياح المدينة لم تتوقف القنوات الإعلامية عن بث المقاطع المصوّرة للعمليات الفدائية التي نفّذها المقاومون برفح، وهي المدينة التي شهدت حدثًا أسطوريًّا ومُزلزلًا، وكان نقطة تحوّل في الحرب. ففي يوم 16 أكتوبر 2024 تفاجأ العالم بخبر استشهاد يحيى السنوار رئيس حركة حماس والمطلوب الأول للجيش الإسرائيلي والذي اعتبرته إسرائيل العقل المدبّر والمسؤول عن هجوم السابع من أكتوبر. لكن المفاجأة الأكبر كانت في طريقة استشهاده؛ فبعدما ظن الجميع أنه كان مختبئًا في أحد الأنفاق وأن استشهاده سيكون اغتيالًا بقصفٍ جوي، جاء المشهد مغايرًا تمامًا؛ فقد كان في مدينة رفح التي أعلن الاحتلال السيطرة عليها، وكانت مجموعات المقاومة تُدار منه شخصيًّا وفوق الأرض لا تحتها، وقد اشتبكت معه قوة إسرائيلية بمحض الصدفة في إحدى مدن رفح، وتمكنوا من قتله بواسطة طائرة مسيّرة قامت بقصف المنزل الذي تحصّن به، الأمر الذي أفسد على الجيش الإسرائيلي

نشوة هذا «الإنجاز»، فآخر ما تريده إسرائيل أن يظهر عدوّها الأول – التي روّجت طيلة الحرب أنه مختبئ في الأنفاق ويستخدم التجمعات المدنية درعًا بشريًّا – أنه مات في منطقة اشتباكات خالية المدنيين فوق الأرض وباشتباك مباشر مع قوات الجيش، مما حطّم سردية الجيش الإسرائيلي، وغير الصورة الذهنية التي زرعها في الوعي العالمي عن قادة فصائل المقاومة.

استمرت الحرب في تصاعد من حيث التدمير وكثافته، وباتت مساحة القطاع التي صنّفها الجيش بأنها «مناطق إنسانية آمنة» تقل يومًا بعد يوم. وهذه المناطق – بالمناسبة – لم تسلم يومًا واحدًا من الاستهدافات والمجازر. فأصبحت المساحة المتاحة لعيش كل سكان القطاع لا تتجاوز 15%؛ أكثر من اثنين ونصف المليون مجبرون على العيش في مساحة لا تزيد عن 55 كيلومترًا مربعًا، وذلك في خيام مهترئة لا تقي حرّ الصيف ولا برد الشتاء.

أما أبشع ما استخدمته إسرائيل خلال هذه الحرب من أسلحة، فكان سلاح التجويع؛ فمنذ أن احتلت إسرائيل رفح وسيطرت على معبر رفح الذي كان يعتبر الشريان الوحيد الذي يمدّ القطاع بالغذاء والدواء، منعت إسرائيل مرور أي شاحنة منه، وبات القطاع متجهًا بسرعة كبيرة نحو المجاعة، وبات أقصى ما يتمنّاه السكان هو سدّ جوعهم وجوع أطفالهم. وأصبح المرضى يتحوّلون إلى وفيات في ظل انعدام توفر الأدوية وانخفاض أعداد المستشفيات العاملة أصلًا. أصبح يُضاف لعداد الشهداء الناتج عن القصف، عدّاد آخر لشهداء سوء التغذية والمجاعة. أصبحت صور الأطفال الذين باتوا «هياكل عظمية» تزداد يوميًّا، الأمر الذي أرقّ الغرب قليلًا حيث كانت المشاهد قاسية على أبصارهم؛ فباتوا يطالبون إسرائيل بالسماح للمساعدات بالمرور لسكان القطاع حتى لا يموتوا جوعًا؛ يكفيهم الموت قصفًا وبالرصاص، لكن التجويع أمر غير جيد وغير جائز!

استغلّت إسرائيل حجّة "سيطرة حماس" على المساعدات الإنسانية واستغلالها في تقوية صفوفها، لتخرج علينا بفكرة من أقذر ما يمكن، وهي «مؤسسة غزة الإنسانية». ولتتخيّلوا المشهد: فالأمر عبارة عن مساحة في منطقة مدمّرة بالكامل وتخضع للسيطرة العسكرية الإسرائيلية، حيث يتم وضع بضعة صناديق من المساعدات في هذه المساحة المحاطة بسواتر ترابية وحواجز سلكية شائكة. يقف الآلاف بل مئات الآلاف من الجوعى على البوابة ليحصلوا على ما يُبقيهم أحياء هم وعائلاتهم. ينظرون لكمية المساعدات وأعداد المنتظرين، فيدركون أن السبيل الوحيد للحصول عليها هو الركض بأقصى سرعة والمزاحمة بكل ما أوتوا من قوة لتحصل – قبل البقية – على جزء مما ألقاه الجيش من مواد تموينية. ليصبح المشهد – للناظر من بعيد – عبارة عن ألوف مؤلفة تتدافع في مساحة ضيقة للحصول على الفتات. وليزداد الأمر سوءًا فوق سوء، فإن إطلاق النار من القناصة لا يتوقف حتى يحصد عشرات الأرواح منهم يوميًّا. منذ افتتاح هذه النقاط حتى يوم كتابة هذه الورقة لم يمر ولو يوم واحد دون سقوط عشرات القتلى من منتظري المساعدات برصاص قوات الجيش، ناهيك عن الوفيات الناجمة عن التزاحم. فقد وصل عدد شهداء منتظري المساعدات – إلى يوم كتابة الورقة – إلى 2605 شهيدًا وأكثر من 19 ألف جريح.

حتى بعدما رضخت إسرائيل للضغوط الرامية لإدخال المساعدات، أبت إلا أن تجعل الحصول عليها مذلًّا مهينًا، وفخًّا يحصد الأرواح يوميًّا. فبعد استهدافهم لعناصر تأمين المساعدات ومنعهم لأي تأمين، استغلّت العصابات وقطاع الطرق الأمر وسطوا على هذه المساعدات وحالوا بينها وبين الناس. ومع تكرار هذه الفعلة اضطُرّ الجوعى للتوجه إلى أقرب نقاط وصول الشاحنات للحصول على المساعدات قبل أن يسطو عليها قطاع الطرق. وتكرّر المشهد: مئات الآلاف من

الناس يهاجمون الشاحنات للحصول على حصة من الطعام؛ فسادت الفوضى وكثرت الوفيات نتيجة الدهس والتدافع، وأصبح الوضع خطيرًا في ظل تواجد الجيش القريب، والذي كان يحصد عشراتٍ من أرواحهم يوميًّا.

لقد أتقن الجيش الإسرائيلي فنّ التجويع والإذلال ومارسه على الغزيين دون أدنى رحمة أو شفقة، ليجبرهم حرفيًّا على تناول اللقمة المغمّسة بالدم.

لقد ترك الجيش الإسرائيلي – حتى اللحظة – العديد من المجازر المروّعة شاهدة على الصمت الدولي وضعف قانونه:

1. **مجزرة المعمداني** في السابع عشر من أكتوبر عام 2023، والتي راح ضحيتها ما يزيد عن 500 شهيد معظمهم نساء وأطفال.

2. مجزرة الشفاء في الثالث من نوفمبر عام 2023؛ استهدف الجيش الإسرائيلي قافلة إسعاف راح ضحيتها أكثر من 20 شهيدًا معظمهم من المرضى والكوادر الطبية.

3. هند رجب في 29 يناير 2024، وهي طفلة فلسطينية تبلغ من العمر ستّ سنوات؛ حاصرها الجيش مع عائلتها أثناء هروبهم من غزة باتجاه الجنوب، وقد اشتهرت قصتها بعد المكالمة المسجّلة التي استنجدت فيها الطفلة موظفة الإسعاف واصفة المشهد المرعب من حولها والذي كان آخر ما رأته قبل أن تخترق رصاصات الجيش جسدها لتنهي حياتها.

4. **حصار مجمع ناصر الطبي** بتاريخ 22 يناير 2024 والذي كان يضم 300 من الكوادر الطبية و450 مريضًا وجريحًا، بالإضافة إلى أكثر من عشرة آلاف نازح كانوا يسكنون ساحات المستشفى. وفي 15 فبراير اقتحمت قوات الجيش الإسرائيلي حرم المستشفى وأجرت العديد من عمليات الاعتقال في صفوف الكوادر الطبية والمرضى والنازحين، وخرج المستشفى حينها عن العمل.

5. **مدرسة التابعين** في 10 أغسطس 2024: استيقظ العالم على فاجعة تقشعرّ لها الأبدان؛ حيث قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف المدرسة التي تؤوي النازحين بعدة غارات، ما أسفر عن سقوط أكثر من 100 شهيد. وكان المشهد الذي بقي عالقًا في الأذهان هو تحوّل معظم الشهداء لأشلاء صغيرة جعلت من تمييزهم أمرًا مستحيلًا؛ ليخلّد العالم حينها مشهد وزن الأشلاء في أكياس النايلون كأنّهم أضاحي، وأصبح ذوو الشهداء يستلمون أكياسًا تمثل بالنسبة لهم جثث ذويهم حتى يقوموا بدفنها.

6. عائلات تم مسحها من السجل المدني وصل عددها إلى أكثر من 2700 عائلة.

7. عدد الشهداء من الأطفال: 18,592 شهيدًا.

8. عدد الشهداء من النساء: 12,400 شهيدة.

9. عدد الشهداء من كبار السن: 4412 شهيدًا.

10. عدد المبتورين في القطاع تجاوز 5000، ربعهم من الأطفال.

ثانيًا: التحولات في الموقف الإسرائيلي الداخلي

لقد شهدت هذه الحرب الممتدة منذ السابع من أكتوبر عام 2023 تحوّلات جذرية في الموقف الإسرائيلي الداخلي. فإن بدا الأمر في بداية الحرب أنها كانت سببًا في رأب الصدع السياسي والانقسام الإسرائيلي الداخلي الذي كان في أوجه، لكنه سرعان ما تفتّح هذا الصدع، وما لبثت أيام الحرب في الازدياد حتى بدأ يتجلّى الانقسام الداخلي.

حيث شهد الموقف الإسرائيلي الداخلي انقسامًا هائلًا وتصدّعًا حادًّا في الموقف من السياسة المتّبعة في إدارة الحرب. حيث تكوّنت جبهة داعمة للحرب والأولوية بالنسبة لهم هي القضاء على حماس، وأن استعادة الأسرى لا ينبغي إلا أن يكون نتاج القوة والضغط العسكري وليس المفاوضات وصفقات التبادل. والجبهة الأخرى التي تشكّلت من المعارضة وأهالي الأسرى تبنّت منهجًا مغايرًا، الأولوية فيه لحياة الأسرى والهدف الأسمى هو استعادتهم بأسرع وقت وأضمن وسيلة أي بالمفاوضات وصفقات التبادل.

وقد كان اليمين المتطرف – المُشكِّل الرئيسي للجبهة الأولى – والداعم لها للأسف، هو صاحب الكلمة العليا والمنتصر في فرض رأيه وتثبيت موقفه حتى اللحظة. فقد شكّل اليمين المتطرف بقيادة الوزيرين المتطرفين بن غفير وسموتريتش جبهة ضغط لا تكلّ ولا تملّ على الحكومة؛ حيث إنهم كانوا ولا زالوا معارضين لأي فكرة تفضي لوقف إطلاق النار في غزة ولو كان مؤقّتًا. وقد وصل الأمر حدّ التهديد بإسقاط الحكومة، وقد قدّم بالفعل بن غفير استقالته اعتراضًا على تنفيذ الهدنة الأخيرة قبل أن يعود مرة أخرى للحكومة بوعودٍ من رئيس الحكومة نتنياهو بتنفيذ رؤيته وتوحيد موقفهم من الحرب.

ورغم نجاح صفقات التبادل في تحرير معظم الأسرى – على العكس من العمليات العسكرية التي فشلت في ذلك – إلا أنهم تعنّتوا في موقفهم بحجة أن أي وقف لإطلاق النار سيسمح لحماس باستعادة قدراتها القتالية وتنظيم صفوفها والاضطرار للعودة من جديد ودفع التكاليف البشرية والمادية مرة أخرى للسيطرة على القطاع وتحييد خطره على أمن إسرائيل. ويرون أن السبيل الوحيد لتحرير الأسرى هو الضغط العسكري بلا هوادة حتى استسلام المقاومة وتسليمهم الأسرى، حتى لو كانوا جميعهم جثثًا. بل إنهم تشدّدوا في موقفهم مع استمرار الحرب حتى باتوا يطالبون بإعادة احتلال القطاع وإخضاعه لإدارة عسكرية إسرائيلية، وتهجير سكانه طوعًا أو بالقوة.

وقد كان التصدّع في الداخل الإسرائيلي يتفاقم يومًا بعد يوم، خصوصًا مع استغراق الحرب لوقت أطول مما كان يتخيّله أحد، وفي ظل فشل العملية العسكرية طوال هذه المدة في تحرير الأسرى. وما زاد الأمر سوءًا هو التقارير الدورية التي كانت تصدرها فصائل المقاومة والتي أفادت بمقتل وإصابة العديد من الأسرى نتيجة القصف الممنهج على القطاع. فكان لسان حال أهالي الأسرى والأحزاب المعارضة: إن عمليتكم العسكرية لم تنجح سوى في قتل أبنائنا وليس استعادتهم. وعلى الرغم من أن العملية العسكرية – وطوال سنتين من الحرب – لم تنجح في تحرير سوى 8 أسرى أحياء بدون صفقة، أما باقي المحررين فقد خرجوا بصفقات تبادل؛ إلا أن اليمين المتطرف لم يتنازل عن فكرة الضغط العسكري، وضغطوا بكل الوسائل لإفشال أي جهود من الممكن أن تفضي لصفقة تبادل، مما زاد التصدّع وفاقم الخلاف بين الجبهتين.

وقد حاولت الجبهة الثانية – المتمثلة بالأحزاب المعارضة وأهالي الأسرى – بكل ما أوتيت من قوة أن تدفع الحكومة لانتهاج الحل الأفضل لاستعادة أبنائهم سالمين: الدخول في مفاوضات تبادل أسرى مهما كلّف الثمن. وقد جابت مظاهراتهم كل شوارع إسرائيل، ووصلت اعتصاماتهم حتى باب منزل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. وقد حاولت الأحزاب المعارضة قلب الرأي العام الإسرائيلي على الحكومة خصوصًا بعد العزلة السياسية والدولية التي دخلت فيها إسرائيل بسبب ما ارتكبته من مجازر في القطاع واستمرارها في الحرب والإبادة دون مراعاة المدنيين والأطفال رغم مناشدات العديد من الدول وتنديدها. فقد رأوا أن الحرب وسلوكيات الجيش قد كلفتهم سنوات من العمل على صورة «إسرائيل الضحية» أمام العالم، وخسروا بسببها العديد من التحالفات المهمة، ناهيك عن الخسائر الاقتصادية التي باتت آثارها تتجلّى شيئًا فشيئًا.

وقد ازدادت هذه الجبهة قوة بعد أن بدأ أهالي الجنود بالانضمام لهم؛ فالتوابيت المحمّلة بجثث أبنائهم تتوافد يوميًّا، والمصابين بعاهات مستديمة وجروح خطيرة باتوا بأعداد لا بأس بها، الأمر الذي دفعهم للانضمام للجبهة الثانية خوفًا على أبنائهم الذين طال أمد مشاركتهم في هذه الحرب التي لا يبدو أن لها نهاية قريبة. أضِفْ لهم الحريديم أيضًا الذين لجأ الجيش للمطالبة بتجنيدهم بسبب العجز في أعداد الجنود رغم كونهم فئة مُعفاة من التجنيد.

كل ما سبق ذكره من ضغط وتزايد قوة جبهة المعارضة لم يدفع حكومة نتنياهو للتغيير من طريقة إدارة الحرب؛ والسبب في ذلك أنهم باتوا متأكدين من سقوط الحكومة بمجرد انتهاء الحرب؛ فالحرب الجارية أجّلت العديد من الملفات الحساسة كالقضايا المتعلقة بالفساد، بالإضافة لفشل الحكومة الذي أدى لهجوم السابع من أكتوبر. وبالتالي فإن اليمين المتطرف هو العمود الأخير الذي يبقي على سقف الحكومة، وخسارة تأييدهم يعني سقوط الحكومة الحتمي وفتح كافة الملفات السياسية المعلّقة. وبذلك تكون الحرب قد فقدت أسبابها التي بدأت بها لتصبح أداة سياسية لاستمرار الحكومة، مما جعل الوضع أكثر تعقيدًا، والحل النهائي أبعد من كونه ممكن الحدوث في القريب، إلا لو طرأ تغيير على المشهد السياسي يجعل من إنهاء الحرب مصلحةً سياسيةً للمتنفّذين في صنع القرار الإسرائيلي.

إن كل هذه الاختلافات بين الجبهتين أدت لتوسيع الشرخ في الداخل الإسرائيلي، وبات من الصعب جدًّا رأب هذا الصدع والتعافي منه؛ فأهالي الأسرى لن يغفروا لمن تسبب بمقتل أبنائهم في الأسر بسبب التعنت ورفض إنقاذهم أحياء، ولا حتى لمن تسبب بإطالة أمد أسر أبنائهم؛ كذلك أهالي الجنود القتلى والجرحى، وكل من بات يرى أنه منبوذ من كافة مواطني العالم بسبب كونه إسرائيليًّا بعد تلوّث سمعة بلاده بسبب سلوك حكومته في الحرب وارتكابها المجازر وجرائم الإبادة الجماعية وقتل الأطفال والنساء والمدنيين.

ثالثًا: الدور الأمريكي والغربي في حرب غزة

- **الدور الأمريكي لولايتين في حرب غزة (بايدن ثم ترامب)**

تحليل مقارن موجز يوضّح الفوارق بين دور إدارة جو بايدن (7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 حتى 20 يناير/كانون الثاني 2025) ودور إدارة دونالد ترامب (منذ 20 يناير/كانون الثاني 2025 حتى اليوم) في حرب غزة:

1. الأهداف المعلنة ومسار السياسة

بايدن (2023–يناير 2025): دعمٌ «صلب» لأمن إسرائيل مع السعي لوقف القتال عبر صفقات تبادل أسرى ووقف إطلاق نار مرحلي (خطة بايدن في 31 مايو/أيار 2024 على ثلاث مراحل: وقف كامل لإطلاق النار، انسحاب من المناطق المأهولة، تبادل أسرى واسع). كما استخدمت واشنطن الفيتو ضد مشاريع تدعو لوقف فوري لإطلاق النار.

ترامب (منذ يناير 2025): تبنّي دور تفاوضي مباشر وضاغط مع تهديدات علنية لحماس ودفع "خطة" لوقف النار تتضمن إفراجًا شاملًا عن الأسرى ونزع سلاح حماس وترتيبات لحوكمة غزة، مع انسحابات إسرائيلية مشروطة (تغطيات إعلامية متعددة).

2. أدوات الضغط/الدعم العسكري

بايدن: وفّر مساعدات عسكرية كبيرة (قانون تمويل طارئ في أبريل 2024) مع تجميد شحنة قنابل (2,000 رطل و500 رطل) على خلفية مخاوف من عملية كبرى في رفح (مايو 2024).

ترامب: خطاب يؤكد استمرار الدعم مع التركيز على فرض قبول خطته السياسية أولًا؛ من دون الإعلان عن قيود مماثلة على نوعية الذخائر (حتى تاريخ هذه الورقة).

3. المسار الإنساني

بايدن: أطلق مشروع الرصيف العائم لإدخال مساعدات بحرية إلى غزة (أُعلن في مارس/آذار 2024، بدأ في مايو، ثم أُغلق في يوليو 2024).

ترامب: تاريخيًا قطع تمويل الأونروا (2018)؛ وفي ولايته الحالية اتجه إلى تشدّد مقابل وكالات أممية مرتبطة بالملف الفلسطيني (تغطيات متابعة).

4. الأمم المتحدة والدبلوماسية المتعددة

بايدن: استخدام متكرر للفيتو ضد مشاريع «وقف فوري» مع طرح صيغ تربط الوقف بتبادل الأسرى وترتيبات أمنية.

خلاصة مقارنة موجزة: بايدن جمع بين تمكين عسكري كبير لإسرائيل ومحاولات «ضبط» الاستخدام (تجميد شحنة قنابل وتحذيرات بشأن رفح) مع مسعى تفاوضي مرحلي؛ وترامب اتجه إلى مقاربة أكثر صرامة وعلنية لفرض صفقة شاملة تتضمن نزع سلاح حماس وترتيبات حوكمة، مع تشكك أكبر بالمنظومة الأممية.

- **الدور الغربي في حرب غزة: أوروبا وبريطانيا (ثلاث ساحات رئيسية)**

1. السلاح والتراخيص

هولندا: حكم محكمة الاستئناف (فبراير 2024) بوقف شحن قطع F-35 لإسرائيل؛ ثم أمرت المحكمة العليا (3 أكتوبر 2025) الحكومة بمراجعة السياسة خلال 6 أسابيع مع بقاء التعليق ساريًا.

كندا: تجميد تصاريح التصدير الجديدة منذ 8 يناير 2024 واستمرار الوقف في مارس 2024.

إسبانيا/إيرلندا/النرويج: الاعتراف بدولة فلسطين في 28 مايو 2024؛ وتبعتها سلوفينيا في 4 يونيو 2024.

المملكة المتحدة: عقوبات على مستوطنين أفراد (فبراير 2024) وتوسعة لاحقة على شبكات وأطراف في أكتوبر 2024 ومايو 2025.

2. تمويل الأونروا

الاتحاد الأوروبي استأنف الدفعات في 1 مارس 2024 مع زيادة دعم طارئ (تقارير مؤسساتية).

3. المسار القانوني الدولي

الجنائية الدولية (ICC): المدعي العام طلب مذكرات توقيف (20 مايو 2024)؛ وأصدرت الدائرة التمهيدية مذكرات في 21 نوفمبر 2024.

محكمة العدل الدولية (ICJ): تدابير وقتية في قضية «الإبادة» مطلع 2024 وأوامر لاحقة (28 مارس 2024).

4. الرأي العام والضغط الاجتماعي

موجات احتجاج وحملات مقاطعة، وانعكاسات قضائية/حكومية على سياسات التصدير (أمثلة: هولندا، المملكة المتحدة، كندا) – مذكورة أعلاه.

رابعًا: مواقف دول الإقليم من حرب غزة

- دول محور المقاومة (إيران – لبنان/حزب الله – اليمن/أنصار الله)

إيران: تصعيد مباشر بالصواريخ والمسيّرات على إسرائيل 13–14 أبريل 2024 ردًّا على قصف قنصليتها بدمشق (مرجعيات إخبارية مفتوحة).

لبنان (حزب الله):

إطلاق الصواريخ من 8 أكتوبر 2023، واتساع وتيرة الاشتباك خلال 2024.

اتفاق وقف إطلاق النار بوساطة أمريكية–فرنسية 27 نوفمبر 2024 واستمرار خروق خلال 2025 بحسب تقارير أممية وإخبارية.

اليمن (أنصار الله/الحوثيون):

هجمات على الملاحة (منذ نوفمبر 2023) وخطف Galaxy Leader.

قرار مجلس الأمن 2722 (10 يناير 2024) طالب بوقف الهجمات وإطلاق السفينة.

إنشاء المهمة الأوروبية EUNAVFOR ASPIDES (19 فبراير 2024)، وتمديدها في فبراير 2025.

قرار مجلس الأمن 2787 (15 يوليو 2025) مدّد تقارير الأمين العام بشأن هجمات البحر الأحمر.

- **الدور العربي والإسلامي**

اتخذت دول عربية وإسلامية مواقف متباينة: قطر ومصر تصدّرتا المساعي الدبلوماسية لوقف القتال وصفقات التبادل، مع مساهمات إنسانية كبيرة. بينما اقتصر دور كثير من دول الإقليم الأخرى على الدعم الإنساني دون أدوات ضغطٍ سياسية أو اقتصادية فاعلة على إسرائيل. كما شهد معبر رفح تكدُّس شحنات المساعدات وفشلًا واسعًا في إدخالها بشكل منتظم في مراحل متعددة (تغطيات إنسانية وأممية متواترة).

الخاتمة:

مما سبق طرحه في هذه الورقة، فإن الحرب الدائرة في غزة أصبحت معركة إرادات طويلة المدى تتجاوز غزة بل حتى أنها تجاوزت الإقليم، وأصبحت عاملا مؤثرا في سير الأحداث الدولية وتوجيه التحالفات والمصالح، حيث أثرت بأشكال متفاوتة على معظم العلاقات الدبلوماسية خصوصا بين إسرائيل والغرب، الأمر الذي عمّق من العزلة الإسرائيلية مع مرور الوقت، فبات الرهان هنا على الإرادات، فإرادة إسرائيل في استمرار الحرب وتحرير رهائنها بالقوة العسكرية تكلفها علاقاتها الدولية وتحالفاتها ومصالحها السياسية والاقتصادية، ومن الجانب الآخر فإرادة الفلسطينيين في البقاء في أرضهم وتقرير مصيرهم يكلفهم خسائر ياهظة في الحجر والبشر.

قائمة المراجع:

الهوامش والمراجع المختارة (مصادر علنية لدعم النقاط الرئيسية)

1. OCHA – تحديثات إنسانية للوضع في غزة (تحديثات دورية 2023–2025).

2. أرقام الدمار والسكن (أكتوبر 2023) – تحديثات «فلاش» من OCHA.

3. مشروع الرصيف العائم الأمريكي: الإنشاء والإغلاق (مايو–يوليو 2024) – ويكي/تحليلات/تغطيات صحفية.

4. تجميد شحنة القنابل الأمريكية (مايو–يونيو 2024) – رويترز.

5. اعتراف إسبانيا وإيرلندا والنرويج بدولة فلسطين (مايو 2024) – رويترز/بيان رئاسة الحكومة الإسبانية.

6. عقوبات بريطانية على عنف المستوطنين (فبراير 2024، أكتوبر 2024، مايو 2025) – gov.uk وتقارير داعمة.

7. هولندا: قضايا تصدير قطع F-35 (فبراير 2024، أكتوبر 2025) – AP/رويترز.

8. كندا: تجميد تصاريح التصدير الجديدة (يناير–مارس 2024) – رويترز/بيانات حكومية.

9. محكمة العدل الدولية (ICJ): تدابير وقتية في قضية «الإبادة» (يناير و/أو مارس 2024) – موقع المحكمة/أمم متحدة/منظمات حقوقية.

10. الجنائية الدولية (ICC): طلبات ومذكرات التوقيف (مايو–نوفمبر 2024) – ICC/وكالات.

11. اتفاق وقف إطلاق النار لبنان–إسرائيل (27 نوفمبر 2024) – رويترز/غارديان/CBS.

12. البحر الأحمر: قرار مجلس الأمن 2722 (10 يناير 2024) وتمديد التقارير بقرار 2787 (15 يوليو 2025) – UN Press/وثائق المجلس.

المحور الرابع: نحو الهدنة... قراءة في الموقف السياسي والمستقبل الفلسطيني.

أ. صائب جمال أبو جزر

تمهيد:

في خضم التطورات المتسارعة التي يشهدها المشهد الفلسطيني، تبرز مفاوضات الهدنة كأحد أبرز العناوين السياسية والعسكرية خلال العامين الماضيين. ومع تصاعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتكرار جولات التصعيد، أصبح الحديث عن هدنة طويلة الأمد أو اتفاق تهدئة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، خاصة في ظل الانخراط المتزايد لأطراف إقليمية ودولية، أبرزها المبادرات المصرية والقطرية والأمريكية.

لكننا اليوم أمام مرحلة دقيقة تتقاطع فيها الحسابات السياسية مع الاحتياجات الإنسانية، وتتزايد فيها التحديات أمام فرص الوصول إلى حلول واقعية. تُطرح الهدنة من جهة كمدخل ضروري لوقف شلال الدماء وتخفيف المعاناة المتفاقمة، ومن جهة أخرى تثار تساؤلات مشروعة حول طبيعتها: هل تمثل خطوة تكتيكية مؤقتة؟ أم أنها بداية لتحول سياسي أوسع قد يُعيد رسم ملامح الساحة الفلسطينية.

يأتي هذا الطرح لمحاولة تحليل الواقع السياسي المحيط بمفاوضات الهدنة، واستعراض أبرز التحديات أمام إمكانية التوصل إلى اتفاق دائم، إضافة إلى استشراف السيناريوهات المحتملة في المرحلة المقبلة في ضوء موازين القوى الإقليمية والدولية، وفهم مكانة الهدنة كأداة سياسية داخل هذا الصراع الطويل.

اولاً: تطورات مفاوضات الهدنة (2023–2025)

تطور مسار المفاوضات منذ تصاعد الأحداث في غزة، مع تركيز خاص على المبادرات التي قدمتها كل من مصر وقطر والولايات المتحدة. كما يستعرض التغير في المواقف السياسية للأطراف المتدخلة، وتوقيت طرح المبادرات، وكيف انعكست الوقائع الميدانية على صياغة شروط الهدنة.

لكني في الحقيقة لم ارى اي اختلاف بين تلك المبادرات، في مقابل زيادة حجم التنازلات المقدم من القيادة الفلسطينية، مقابل تغول الاحتلال! واليوم نرى ان قبول المقترح الأمريكي ما كان الا رهان على الوقت دون رؤية سياسية واضحة من القيادة الفلسطينية، فكانت النتيجة: قبول ما كان يُرفض قبل سنة من الان.

فالمطلع على سير المفاوضات سيرى ان شروط حماس في البداية كانت:

- تبييض السجون.
- فك الحصار عن غزة.
- إقامة دولة فلسطينية.

اما اليوم فشروط حماس لإتمام الهدنة تتلخص في ادخال مساعدات إنسانية كافية، وإعادة إعمار ما كان قائم قبل الحرب، وإخراج عدد من الاسرى التي سيكون اغلبهم ممن أُسر بعد السابع من اكتوبر.

انا هنا ليس في صدد التنظير والتوجيه، بقدر رغبتي في طرح سؤال جوهري: **لماذا لم تقبل حماس بمقترحات الهدنة التي في البداية وببعض جوانبها كانت افضل مما قبلت به اليوم خصوصا خطوط انسحاب الاحتلال من غزة؟**

ثانيًا: معوقات الوصول إلى اتفاق دائم

وعلى اثر ذلك يثار السؤال التالي: هل الهدنة مؤقتة أم بداية مرحلة جديدة؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال النظر في مدى جدية الأطراف في استثمار الهدنة كفرصة للبدء بمسار تفاوضي طويل الأمد**! لكن هل تتصور ان يمنحنا الاحتلال مكافأة نهاية خدمة، ويسمح لنا بإقامة دولة فلسطينية؟**

ذلك الأمر الذي حقًا سيكون بمثابة مكافأة لنا، لكن في ظني ان الاحتلال لن يسمح بذلك. وهنا الرهان يجب ان يكون مؤسس على رغبة الدول العربية والإسلامية والمتعاطفة في إنهاء هذا الصراع، وعلينا استثمار هذا التوجه ليتوج بإقامة دولة فلسطينية**!** لأنني عندما أقول دولة فلسطينية أُعني حل دائم، او على الأقل طويل الأمد.

لكن العقبات التي تعيق التوصل إلى هدنة شاملة ومستقرة، سواء كانت سياسية أو أمنية أو داخلية. ستكون في بنود مثل نزع السلاح، ومن سيحكم غزة في اليوم التالي، لكن غياب الثقة بين الأطراف وواقع الانقسام الفلسطيني وتأثيره على مسار المفاوضات سيكون مضعف لما هو ات.

ثالثًا: المواقف الدولية وتأثيرها على مسار الهدنة

تلعب القوى الدولية والإقليمية في تشكيل بيئة الهدنة، بدءًا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مرورًا بدور الوساطة المصري والقطري، وصولًا إلى مواقف الدول الصاعدة كالصين وروسيا، كل هذه التوجهات ترمي بشكل او بآخر رغبة في إنهاء الصراع بين الفلسطينيين ودول الاحتلال، معبرين عن هذا برؤية واضحة وهي: إقامة دولة فلسطينية هو الحل**!**

لذلك علينا الارتكاز لهذا الجانب في سعينا لإيجاد حل دائم، وعادل لحل الصراع، تتويجا بإعلان قيام دولة فلسطين.

لكن كيف تغيرت التوجهات الدولية مما شكل اداة ضغط ترضخ لها اسرائيل؟

لن نقول ان التوجهات الدولية هي من تغيرت، رحمة منها، وعطفًا على شعب اعزل، بل ان الشارع الأوروبي اشعل فتيل التعاطف الإنساني، مما شكل القنبلة في وجه حكوماتهم، ما شكل اداة ضغط مُثلى، وكشف عن ازدواجية المعايير الغربية ومدى شرعنة السلوك الإسرائيلي. وصولا ايضا للضغط لتحقق اعترافات متزايدة بدولة فلسطين ما اثر على تشكيل اداة ضغط على الاحتلال.

وفي سعي الاحتلال الاسرائيلي لوقف النزيف السياسي الذي أصاب سرديته، وجد نفسه مضطر للقبول بهذا التغيير، خشية أن يطال أساس مشروعه الوجودي. فجاء قبولها خطوة محسوبة تهدف إلى إظهارها كطرف منفتح على الحلول والسلام، ولو بشكل مؤقت، حفاظًا على صورته أمام العالم، وكانّه يقول لنا: سنلتقي في ساحة تطبيق البنود!

ووجب التنويه إلى ان دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في ضمان التنفيذ والمتابعة، كان شكليًا غير ملزمًا، لكن لا يمكن انكار دورهم في الإدانة، الإدانة التي لا يرغبها الاحتلال كوصمة ترافقه أينما ذهب!

رابعًا: دور النرجسية في الوصول إلى هذا الاتفاق؟

هناك نزعة نرجسية لم يفكر فيها الكثير، وهي شخصية الرئيس الأمريكي ترامب، الذي نجده كأنه يلهث خلف جائزة نوبل للسلام، هذه النزعة شكلة ايضًا بطريقة او بأخرى اداة ضغط على اسرائيل من قبل حليفها الأقوى امريكا، وظهر ذلك بوضوح من تصريحات الرئيس الأمريكي نفسه، حينما يقول: اني أوقفت 7 حروب، وهذا عمل لم يقم به احد، لذلك استحقّ نوبل. وكذلك تصريحات الرئيس ماكرون، عندما قال: ان ترامب طلب منه ترشيحه لجائزة نوبل للسلام، والكثير من التصريحات المماثلة...

ففي تقديري، ستُروَّج السردية القادمة من قِبل ترامب وإسرائيل على أساس أنهم المتحكمون في مجريات الأحداث والعالم. وسيكون العنوان المحتمل: "حماس هي من بدأت الهجوم في السابع من أكتوبر، ونحن من أنهيناه في السابع من أكتوبر."

وهنا، سيعتبر البعض أن ترامب يستحق جائزة نوبل للسلام، تلك الجائزة التي لطالما سعى خلفها بجنون، وكرّس جهوده لتحقيق صورة "صانع السلام"، ولو على أنقاض الحقيقة والعدالة، وايضًا على انقاض 70 الف شهيد، و200 ألف جريح، وعلى انقاض غزة المدمرة!

وفي الختام نقول:

إن البداية كانت في السابع من اكتوبر، وحتى هذه اللحظة عرضت الكثير من المقترحات الرامية لوقف الحرب، ولم يقبل اي منها حتى قبلنا اليوم ما كان معروضا قبل اكثر من سنة، لكن بنزعة نرجسية!

وبالنظر لما حقق فلا يرقى لحجم ما قدم من تضحيات، لكن سنبقي الأمل فيما هو ات من قدرة على المواجهة السياسية، لنرى هل ما لم يحقق بالقوة والحرب، سيحقق بالسياسة؟ او في ذلك سنكون قد هُزمنا، واقصد بذلك "قيام دولة فلسطين، على حدود 1967".

والحقيقة التي علينا ان نضع تحتها 1000 خط هي، أننا وحدنا لن نستطيع تحقيق اي مكاسب، فلنشرك من يشكل واقع غزة المستقبلي على امنه تهديدًا، وبذلك نضمن تحقيق إنجازات برؤى اكثر شمولية ووضوح.

وانعكاسات الهدنة على الواقع الفلسطيني الداخلي والسيناريوهات المحتملة للمستقبل، تفرض علينا تجاوز حالة المناكفات السياسية والحزبية، وتأجيل تبادل اللوم إلى ما بعد، إدراكًا لضرورة ترتيب الأولويات الوطنية. فالمرحلة تتطلب أن نضع جانبًا الخلافات التي استنزفت طاقاتنا، **وأن نتعاطى مع التحديات بروح موحّدة تليق بحجم التضحيات، كي نتمكن من عبور هذه المرحلة الحساسة بأقل الخسائر.**